الأنباء
الاربعاء 25 سبتمبر 2013

البنك يفتتح فرعه الـ 25 في كلية القانون الكويتية العالمية في «الدوحة»

الجراح: توسع «الدولي» في فروعه مؤشر حقيقي لتنامي حجم حصته السوقية

أعلن بنك الكويت الدولي عن افتتاح فرعه الـ 25 في حرم كلية القانون الكويتية العالمية في منطقة الدوحة، وذلك بحضور ورعاية محافظ العاصمة الشيخ علي الجابر، وكل من رئيس مجلس ادارة البنك الشيخ محمد الجراح والرئيس التنفيذي في البنك لؤي مقامس، ورئيس مجلس الأمناء في كلية القانون د.بدر الخليفة. وفي تصريح صحافي له بهذه المناسبة، قال رئيس مجلس ادارة البنك الشيخ محمد الجراح:« ان افتتاح الفرع الجديد جاء تطبيقا وتنفيذا للخطة التوسعية التي سبق ان وضعها البنك لتعزيز وجوده في الساحة المحلية، وتنويع انتشاره في أنحاء البلاد كافة، وفق توزيع جغرافي أمثل ومدروس، لضمان الوصول الى عملائه في أي مكان في الكويت، ومن ثم تقديم خدماته المالية والمصرفية المتنوعة اليهم، واصفا موقع الفرع الجديد في منطقة الدوحة في محافظة العاصمة بالموقع الاستراتيجي المهم الذي يعكس حصافة ودقة السياسة التسويقية التي ينتهجها «الدولي»، نظرا لأن محافظة العاصمة تعد من أهم وأكبر المحافظات في الكويت، وتمتاز بكثافتها السكانية التي تجعل منها المحافظة الأولى الأكثر حيوية وازحاما في البلاد. وأعتبر الجراح أن توسع الدولي في انشاء المزيد من الفروع، هو بمنزلة دليل مادي ملموس، ومؤشر حقيقي يعزز من تنامي حجم حصته السوقية، وزيادة عدد قاعدة عملائه وتعاظمها في السوق المحلي، مشيرا الى انه ـ وإن كان هناك أكثر من فرع لبنك الكويت الدولي في محافظة العاصمة ـ الا أن الفرع الجديد في كلية القانون الكويتية العالمية، يستمد قوته وأهميته لكونه سيخدم شريحة كبيرة من عملائه من أعضاء هيئة التدريس ومن طلبة الكلية، بالاضافة الى سكان المناطق المجاورة، حيث يؤمن لهم أفضل تجربة مالية ومصرفية تتسم بمرونة الخدمة وتنوع المنتج وسهولة التعامل وسرعة الانجاز، بما في ذلك تعريف العملاء الجدد بخدماته المتنوعة، الشاملة والمتميزة، التي يقدمها لهم وفق أحكام الشريعة الاسلامية السمحة لتلبية وتوفير جميع احتياجاتهم، سواء عبر هذا الفرع أو عبر شبكة فروعه الـ 25 الأخرى التي تغطي المساحة الجغرافية للكويت، أو من خلال خدمة «دولي أون لآين» على موقعه الالكتروني على شبكة الانترنت.www.kib.com.kw مؤكدا ان الخطة التوسعية المستقبلية للبنك تتضمن انشاء المزيد من الفروع الجديدة الأخرى تباعا، واختيار المواقع الاستراتيجية الهامة التي ستكون بمنزلة »النوافذ " التي سيطل من خلالها على عملائه ليكون بقربهم دائما أينما كانوا.

قص شريط افتتاح الفرع الجديد

في لقاء حضره قيادات الشركة لطمأنة المساهمين بعودة الانسجام إلى مجلس الإدارة

المطيري: ميزانيات «الصفاة للاستثمار» الـ 4 وخطة إعادة الهيكلة إلى البورصة خلال أكتوبر المقبل

قال الرئيس التنفيذي لشركة الصفاة للاستثمار ضيدان المطيري ان من المتوقع أن تسلم الشركة جميع ميزانياتها للاعوام 2010ـ2011ـ2012 بما في ذلك ميزانية 2013 خلال شهر اكتوبر المقبل، وذلك بالتزامن مع اجراءات وخطوات إعادة هيكلتها المتوقع الانتهاء منها قبل نهاية العام الحالي، معربا عن بالغ سعادته لحالة الاستقرار التي تسود البيت الداخلي للشركة بعد الانتهاء من تسوية بعض الأمور المعلقة بشكل حضاري انعكس بصورة إيجابية عليها وعلى جهازها التنفيذي وعلى المساهمين في آن واحد.

وأكد المطيري في تصريح صحافي مقتضب خلال حفل الغداء الذي نظمته الشركة على شرف مجلس الإدارة السابق على صحة الأجواء وعلى متانة العلاقات بين جميع الأطراف،

وقال المطيري: «انه تأكيدا لحسن النوايا، فإني قد لا اكشف سرا حين أقول انكم ستشهدون قريبا اجتماعا ثانيا استراتيجيا وموسعا سيجمعنا مع كل من الشيخ محمد بن سحيم ولؤي الخرافي وفواز المرزوق وبدر الخرافي ومحمد النقي وشركة الاستثمارات الوطنية وآخرين، متوقعا الخروج بقرارات استراتيجية ومهمة سيكون لها صداها ووقعها الإيجابي على مسار الشركة المستقبلي لتمكينها من استعادة مكانتها المتميزة، ومعاودة نشاطها الاستثماري بقوة، لتحقيق النتائج المالية المتميزة ومن ثم العوائد الجيدة لمساهميها.

وبدوره ثمن الرئيس التنفيذي السابق لشركة الصفاة للاستثمار عبدالله الشاهين مواقف اعضاء مجلس الادارة والجهاز التنفيذي لحرصهم الشديد على إرساء دعائم المحبة، وترسيخ جسور الثقة المتبادلة فيما بينهم والتي أعادت الأمور إلى نصابها وأثمرت طي صفحة الماضي.

وأضاف قائلا: «انه لا يسعني الا ان اقدر لهم عاليا وقوفهم إلى جانب الحق والحقيقة، والتي أكدت على نظافة سجلي وبراءة ساحتي أمام القضاء الكويتي العادل وهو ما سبق أن تمسكت به وأكدت عليه مرارا، أملا أن تؤسس هذه الروح لتكريس روح العمل المشترك لما فيه مصلحة «الصفاة» ومساهميها الذين أولونا ثقتهم الغالية وشرفونا بحملها».

ويشغل عبدالله الشاهين حاليا منصب العضو المنتدب لمجموعة «ستتيت» القابضة، المملوكة للشيخ محمد بن سحيم آل ثاني، والتي تتخذ من دولة قطر مقرا لها، وتضطلع بتنفيذ مجموعة كبيرة من المشاريع الكبرى على امتداد الرقعة الجغرافية للوطن العربي، في كل من مصر والعراق والمغرب وقطر والبحرين وفي دولة الامارات العربية المتحدة، فضلا عن دول أوروبية اخرى منها على سبيل المثال لا الحصر فرنسا والمملكة المتحدة، ناهيك عن انها تتطلع مستقبلا لتوسيع دائرة انتشارها والاستثمار في دول وأسواق عربية وإقليمية وعالمية جديدة تحقق لها ولمساهميها قيمة مضافة.

من جانب آخر أكد عضو مجلس ادارة الشركة عبدالمحسن الصرعاوي، ان الهدف من اللقاء هو طمأنة عموم المساهمين بأن الامور في الشركة تسير على خير ما يرام، مع حالة التفاهم والانسجام التي تسود جميع الاطراف، وإيمانهم بضرورة توحيد جهودهم واستثمارها لتطوير الشركة ودعمها ومساندتها، للارتقاء بها وبمكانتها داخل الكويت وخارجها في ظل المستقبل الواعد الذي ينتظرها لاسيما بعد إعادة هيكلتها وبعد تحرير وتنظيف ميزانياتها عن الاعوام الماضية ايذانا ببدء عهد جديد مشرق حافل بالعمل والعطاء والنجاحات والإنجازات بإذنه تعالى.

لقطة جماعية لقيادات الشركة على هامش حفل الغداء (هاني عبدالله)

وزراء نفط «التعاون الخليجي» اجتمعوا في الرياض

الشمالي: الكويت تطمح إلى إنتاج 4 ملايين برميل بحلول 2020

الرياض ـ «رويترز»: قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط مصطفى الشمالي امس إنه يأمل في أن تصل طاقة إنتاج الكويت من الخام إلى أربعة ملايين برميل يوميا بحلول عام 2020.

وأبلغ الشمالي الصحافيين إثر اجتماع لوزراء النفط الخليجيين في الرياض أن إنتاج الكويت الحالي 3,2 ملايين برميل يوميا.

هذا وقد، عقد وزراء نفط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أمس اجتماعهم الـ 32 للجنة التعاون البترولي «وزراء النفط» في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون.

وقال رئيس الدورة الحالية وزير النفط المشرف على شؤون النفط والغاز بالبحرين الشيخ احمد بن محمد آل خليفة في افتتاح الاجتماع ان «ابرز الموضوعات التي يتضمنها جدول الاعمال اللائحة التنفيذية الموحدة للنظام الموحد للتعدين بدول المجلس وتقرير رئيس فريق الطاقة».

وأضاف ان «جدول اعمال الاجتماع يتضمن كذلك الاستراتيجية البترولية لدول المجلس ومذكرة الامانة العامة حول اجتماعات لجنة المختصين بالإعلام البترولي وتقرير رئيس مجموعة العمل في دول المجلس المكلفة بدراسة ومتابعة تطورات اجتماعات اتفاقية الامم المتحدة الاطارية لتغير المناخ وبروتوكول كيوتو».

وأكد الوزير البحريني ان «هذه الموضوعات تصب في تعزيز قطاع النفط والغاز في دول مجلس التعاون، لاسيما وان تدارس هذه الموضوعات والتوصل الى توصيات وبرامج عمل محددة حيالها سيكون له انعكاس ايجابي مباشر على هذه الصناعة الاستراتيجية التي تمثل احدى الركائز الأساسية للهياكل الاقتصادية لدول مجلس التعاون».

يشار الى ان الاجتماع الوزاري سبقه اجتماع لوكلاء وزارات البترول في دول مجلس التعاون، وذلك للتحضير لاجتماع لجنة التعاون البترولي بدول المجلس.

من جانبه، قال وزير البترول السعودي علي النعيمي امس إن إمدادات النفط كافية والمخزونات ممتازة.

وأعاد التأكيد على أن الطاقة الإنتاجية للسعودية تبلغ 12,5 مليون برميل يوميا.

وقال إن المملكة تحاول على الدوام سد أي نقص، وهو ما ستواصل القيام به في المستقبل نظرا لتوافر الطاقة الفائضة.

مصطفى الشمالي

«بيتك للأبحاث»: تطور الرعاية الصحية يعتمد على خطة التنمية ومشاركة القطاع الخاص

توقع تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن يشهد عدد مقدمي الرعاية الصحية الخاصة في الكويت زيادة في المدى المتوسط، ضمن نمو إيجابي مستهدف لقطاع الرعاية الصحية في الكويت على المدى الطويل نظرا للدور الإستراتيجي الذي تلعبه الدولة في توفير الرعاية الصحية للمواطنين، كما يعد قطاع الرعاية الصحية أحد القطاعات الاستثمارية المهمة ضمن برنامج تطوير البنية التحتية في الكويت المدرج في خطة تنموية طموح لتعزيز القطاع الخاص غير النفطي في البلاد من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية والصحة والتعليم. وأشار التقرير إلى أن الكويت تنفق على القطاع الصحي نسبة تقل عن 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة متدنية مقارنة بالدول الأوروبية مما يفتح المجال أمام زيادة معدل الإنفاق في الفترة المقبلة، كما رصد زيادة الاعتماد على الأدوية غير مسجلة الملكية مما يقلص سوق تجارة الأدوية في الكويت.. وفيما يلي التفاصيل:

ويعد قطاع الرعاية الصحية أحد القطاعات الاستثمارية الهامة ضمن برنامج تطوير البنية التحتية في الكويت.

وقد سجلت النفقات الصحية 1,2 مليار دينار (4,2 مليارات دولار) في 2009، ونتوقع أن تزيد بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5,9٪ لتصل إلى 1,6 مليار دينار (5,6 مليارات دولار) في 2014.

ونظرا لأن الكويت تنفق على القطاع الصحي نسبة تقل عن 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمتوسط يتراوح بين 9٪ و 11٪ تنفقه البلدان الأوروبية، فإن ذلك يفتح مجالا كبيرا لزيادة الإنفاق على القطاع الصحي.

وسيؤدي معدل النمو السكاني المرتفع إلى زيادة الطلب الكلي على خدمات الرعاية الصحية، لاسيما في مجال رعاية الأمومة.

وتشكل الأمراض العصرية مثل ارتفاع ضغط الدم والسكري والسمنة جزءا كبيرا من الأوبئة والأمراض التي يتزايد معدل انتشارها على نطاق واسع في المنطقة.

وستلعب هذه الأمراض غير المعدية دورا متزايد الأهمية في تشكيل عبء على الكويت جراء تأثير انتشار هذه الأمراض.

على الرغم من سيطرة القطاع العام على توفير الرعاية الصحية، إلا أن زيادة الطلب على العمليات الجراحية الانتقائية وعمليات التجميل من شأنه أن يدفع بعجلة النمو في مستشفيات وعيادات القطاع الخاص. ولعل أحد أبرز الأمثلة على ذلك هو الأرقام الأخيرة التي توضح عدد المواطنين الكويتيين الذين قاموا بإجراء عمليات تدبيس للمعدة. ففي عام 2011، قام نحو 5,000 مريض بإجراء تدبيس للمعدة مقارنة بـ3,000 مريض في كندا لنفس العام.

وعلى الرغم من استمرار سيطرة مقدمي الخدمات الصحية التابعين للدولة من مستشفيات ومستوصفات حكومية، إلا أننا نتوقع ارتفاعا في الإحالة إلى المؤسسات الخاصة، نظرا لوجود قدر كبير من السيولة التي سيتدفق جزء كبير منها إلى قطاعات الرعاية الصحية بدلا من الأدوية.

ومن العوامل الأخرى التي ستدعم قطاع الرعاية الصحية الخاص هو قرار زيادة الرسوم الطبية للوافدين باستخدام نظام الرعاية الصحية العامة.

وبينما لم يتم نشر وقت محدد بخصوص تطبيق هذا التغيير في الرسوم حتى الآن، إلا أننا نتوقع أن يشهد عدد مقدمي الرعاية الصحية الخاصة زيادة في المدى المتوسط، وتضطلع الدولة حاليا وبصورة كبيرة إلى توفير الرعاية الصحية للمواطنين.

وكنتيجة لذلك، سوف يعتمد نمو النفقات الصحية إلى حد كبير على الإنفاق الحكومي، والذي بدوره يعتمد اعتمادا كبيرا على حجم الإيرادات النفطية للحكومة.

ولانزال عند توقعاتنا بأن خطة التنمية للحكومة الكويتية ستكون ذات تأثير إيجابي على الاقتصاد الكويتي بصورة عامة وعلى قطاع الرعاية الصحية بشكل خاص.

وتعد الخطة الخمسية ـ التي بدأت في فبراير 2010 ـ محاولة لتعزيز القطاع الخاص غير النفطي في البلاد من خلال استثمارات كبيرة في البنية التحتية والصحة والتعليم.

وتأتي خطة التنمية كإضافة لعدد من السياسات الحكومية الأخرى التي تهدف إلى تشجيع المشاركة في القطاع الخاص من قبل المواطنين الكويتيين، والتي تشمل تقديم حوافز مالية واشتراط وجود حد أدنى من الموظفين الكويتيين في الشركات والذي تختلف نسبته حسب نوعية القطاع.

وبصورة عامة، فإننا لانزال نتوقع نموا إيجابيا لقطاع الرعاية الصحية في الكويت على المدى الطويل.

وشكلت الأدوية غير مسجلة الملكية في عام 2009 نسبة 16,8٪ من إجمالي السوق من حيث القيمة، ويتوقع أن ترتفع إلى 19,65٪ بنهاية 2014.

ومن المتوقع أن تؤدي الحاجة المتزايدة لاحتواء التكاليف والاستخدام الفعال لتكاليف موارد الرعاية الصحية إلى زيادة المشتريات من الأدوية غير مسجلة الملكية.

وبالرغم من ذلك، فإن القيمة الإجمالية للقطاع ستظل متواضعة في أحسن التوقعات، حيث يتوقع أن تصل إلى 220 مليون دولار في 2013 ثم ترتفع إلى 250 مليون دولار في 2014.

هذا وتتعرض البيئة التنظيمية لسوق الدواء في الكويت لضغوط تسعيرية مماثلة لسلطنة عمان والبحرين وقطر ـ حيث يحد الصغر النسبي لهذه الأسواق من قدرتها على زيادة أو تغيير تركيبة الأدوية المستوردة.

وينبغي أن تساعد طريقة رفع الأسعار بمقدار ثابت زيادة على التكلفة عند تسعير الأدوية من إنهاء التسعير غير التنافسي للأدوية غير المسجلة في البلاد، والتي كانت في كثير من الأحيان يتم تسعيرها بأسعار أقل بقليل من نظيراتها المسجلة.

وتتمتع الأدوية المسجلة بموجب براءة اختراع والعلامات التجارية الكبيرة بتواجد قوي وتقليدي نظرا للثروة النسبية التي تتمتع بها المنطقة والترويج الكبير للعلامات التجارية، ومن المتوقع أن يزيد الإنفاق على هذا النوع من الأدوية في الكويت من 530 مليون دولار في 2009 إلى 810 ملايين دولار في 2014.

إلا أن التوقعات تشير إلى أن حصة مشاركة هذا النوع من الأدوية في السوق ستنخفض من 68٪ في عام 2009 إلى 64٪ بحلول عام 2014، فيما تتراوح حصة مشاركتها في الفترة من 2009 إلى 2012 أيضا عند 68٪ من حجم سوق الأدوية.

وهذا من شأنه أن يسلط الضوء على التفضيل الكبير في ممارسات وصفات الأدوية والتي ترجح استخدام المنتجات ذات العلامات التجارية الكبيرة وقلة وجود خيارات فيما يتعلق بالاستبدال بالأدوية غير مسجلة الملكية، مما سيؤدي إلى مواصلة الأدوية المسجلة والعلامات التجارية الكبرى لنموها في سوق الأدوية الكويتي في المدى القصير والمتوسط على أقل تعبير.

«تبارك القابضة» تشارك في معرض العقارات الكويتية والدولية

أعلنت مجموعة تبارك القابضة عن مشاركتها في معرض العقارات الكويتية والدولية الحدث العقاري الأبرز والأكبر في الكويت على الإطلاق من تنظيم شركة اكسبو سيتي لتنظيم المعارض والمؤتمرات خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 3 أكتوبر المقبل.

وفي تصريحه بمناسبة مشاركة الشركة أكد مدير فرع الكويت وليد صقر ان جمهورية مصر العربية مقبلة على طفرة اقتصادية كبرى وهذا بسبب توقف معظم الانشطة الاقتصادية والاستثمارية خلال الثلاث سنوات الماضية بسبب الاضطرابات السياسية والثورات، ومع بداية استقرار الحالة السياسية يتوقع تعويض تلك الفترة السابقة من خلال استئناف وإنهاء هذه المشروعات الاستثمارية وجذب المزيد من الاستثمارات بالسوق المصري والذي يعد اكبر اسواق المنطقة.

ولفت صقر إلى ان المجموعة بدأت تنفيذ احدث مشروعات الشركة بالقاهرة الجديدة وهو مشروع ناينتي افينيو بالتجمع الخامس وبالفعل تم فتح باب الحجز للمشروع والذي يعتبر اكثر المواقع تميزا بالتجمع الخامس، وأضاف ان ناينتي افينيو مشروع سكني تجاري اداري على مستوي عالمي راق ويقع ناينتي افينيو على شارع التسعين الشارع الرئيسي في القاهرة الجديدة ويطل على الجامعة الأميركية الجديدة وجامعة المستقبل ويحيط به المدارس الدولية مثل مدرسة الحياة ومدرسة M.S.A كما يحيط به النوادي الكبيرة مثل نادي الجزيرة ونادي الزهور ويقع بالقرب من اكبر الفنادق الفخمة مثل J.W marriot & فندق Dusit Thani وأيضا على بعد خطوات من المحلات التجارية الشهيرة ، ففي ناينتي افينيو انت تعيش في قلب القاهرة الجديدة.. حيث يمتد المشروع على مساحة 200 ألف متر مربع.

وتابع: «قد تمت الاستعانة بكبرى الشركات الأميركية W.A.T.G لعمل التصميمات المعمارية والرسومات الهندسية للمشروع وتم التخطيط للمشروع ليكون علامة فارقة في قلب القاهرة الجديدة، حيث يبلغ حجم استثماراته اكثر من 1,3 مليار جنيه مصري.وأشار صقر الى ان مجموعة تبارك تقدم لعملائها فرصة التسلم والسكن الفوري بمشروعاتها بالمعادي و6 اكتوبر، حيث انه جار الآن تسليم وحدات مشروع «معادي كاونتي» والذي يعد من افضل وارقى المشروعات العقارية السكنية بمنطقة المعادي الجديدة، وذلك لما تتميز به وحدات المشروع من رؤية خلابة للمساحات الخضراء وحمامات السباحة وقربه من منطقة الخدمات.

وتابع « تقدم مجموعة تبارك القابضة فرصة التملك بواحد من ارقى المشروعات العقارية السكنية في منطقة المعادي الجديدة وهو مشروع ابراج «معادي ساندري» ويعتبر هذا المشروع نموذجا فريدا ومميزا للسكن والاستثمار فالمشروع يعد مفهوما جديدا للسكن الراقي والحياة العصرية وهو عبارة عن ابراج سكنية بتصميم مميز يتيح لجميع الوحدات رؤية واضحة للحدائق والنوادي وبانوراما الطريق الدائري».

وليد صقر

«المتحد» يعلن فائزي «الحصاد الإسلامي»

أجرى البنك الأهلي المتحد في الحادي عشر من شهر سبتمبر الجاري السحب الأسبوعي لبرنامج حصادي للجوائز المضاف لحساب التوفير الاستثماري «الحصاد الإسلامي»، حيث أعلن عن 27 جائزة، علما أن جوائز الحصاد الإسلامي ذات حسابات مستقلة، وفاز بالجائزة الأسبوعية الكبرى بقيمة 25 ألف دينار نقدا كل من: عمران محمد ونورا عيسى أحمد.

كذلك فاز بجائزة قيمتها 1000 دينار كل من: هيا فيصل صالح، عبدالله فالح العجمي، إيلي غصن، شيرين محمد عقاد، محمود علي، عبدالله عوض المطيري، إيمان الشطي، خالد بندر المطيري، مشاري بسام أحمد، خالد عبدالله الغانم، زهرة حبيب علي، أميرة قاسم قاسم، حسين إبراهيم الشخص، أنيفار أمين شيلات، محمد نوري علي، بيبي حبيب علي، سالم علي الحمر، جوسي فاريتس، محمد حسين يوسف، عبدالله صالح محمد، محمد أحمد المحميد، عباس عبدالله سلمان، معصومة يوسف حسين، طلال محمد عبدالرسول وعبدالرحمن جاسم عبدالرحمن.

ويقدم برنامج جوائز الحصاد الإسلامي من البنك الأهلي المتحد جوائز أسبوعية كبرى تبلغ قيمتهما 50 ألف دينار كل أسبوع، بواقع 25 الف دينار لكل رابح إلى جانب جوائز أسبوعية بقيمة 25 ألف دينار ، موزعة على 25 جائزة بقيمة 1000 دينار لكل رابح.

البنك الأهلي المتحد
ahli united bank